

المرأة والخطاب السياسي الرسمي في الجزائر.

بن علي مهمللي¹

1. المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان

mehamlidz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/01/20؛ تاريخ القبول: 2022/10/06

Women and official political discourse in Algeria.

Benali Mehamli

Abstract:

This study aims to highlight the role played by women in the political process as a prominent axis in all the different political, social and economic interactions, it is not possible to talk about development without talking about the role of women through it, which necessitated the provision of all possible mechanisms and means to ensure their political empowerment. On this basis, women have assumed an important place in the official political discourses. They are an important axis in the process of political, social and economic change.

Keywords: political discourse; political empowerment of women; political participation.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المرأة في العملية السياسية بوصفها محورا بارزا في كل التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فلا يمكن الحديث عن التنمية من دون الحديث عن دور المرأة من خلالها، مما توجب ضرورة توفير كل الاليات والوسائل الممكنة في سبيل ضمان تمكينها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وعلى هذا الأساس أصبحت المرأة تتبوّ مكانة

هامة في سياق الخطابات السياسية الرسمية، فهي محور هام في عملية التغيير السياسي، الاجتماعي والاقتصادي.
الكلمات مفتاحية: المرأة؛ الخطاب السياسي؛ المشاركة السياسية؛ التمكين السياسي للمرأة.

مقدمة:

يمثل الخطاب السياسي جوهر العملية الإتصالية السياسية، فهو يعبر عن تلك المنظومة التفاعلية المتكاملة من الأفكار والقيم والمبادئ والدلالات الفكرية واللغوية التي تربط بين العملية الإتصالية بكل عناصرها وأبعادها المختلفة من جهة، والعملية السياسية بكل مقوماتها وأشكالها وتجلياتها من جهة أخرى، مما يتطلب اهتماما أكثر وهياكل أكبر تتلاءم وتتواءم مع طبيعة ونوعية العلاقة الاتصالية التي تربط بين مصدر المعلومات والجمهور المستهدف، ضمن إطار مجموعة من الأنساق والتصورات والمفاهيم المنبثقة من البيئة السياسية والإجتماعية والثقافية للمتلقي، بغية الوصول الى تحقيق أهداف معينة، وإقناع المتلقي بمضمون الخطاب وتعديل سلوكه والتأثير فيه.

يوظف الخطاب السياسي مجموعة من الآليات والوسائل اللغوية والمنطقية المناسبة ذات التأثير البالغ على المتلقي، والمدعمة بالحجج والبراهين التي تمكن القوى والنخب السياسية من الوصول إلى معرفة مفاتيح التأثير والإقناع لضمان الوصول إلى القبول والتسليم بمصادقية الرسالة الخطابية، لأن الخطاب السياسي الفعال هو خطاب يؤثر في

المتلقي فكريا ونفسيا، ويؤدي أدوارا سياسية وأخلاقية في المجتمع، تعتمد على مدى كفاءة القيادات السياسية في رسم السياسات العامة، وإقناع المتلقي وإيمانه بها، ودفاعه عنها، ورغبته في تحقيقها، يشارك فيها الجميع نساءً ورجالا، وهذا ما يبرز لنا الإطار العام الذي سنبنى من خلاله موضوع دراستنا حول المرأة وموقعها في الخطاب السياسي الجزائري، فهي تمثل أحد ركائز التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، فلا يمكن لنا أبدا أن ننكر أو نتجاهل المشاركة التقليدية للنساء في البناء التاريخي، والسياسي والمجتمعي والثقافي للمجتمع، ضمن إطار ديناميكية مستديمة لعبت من خلالها المرأة دورا أسريا ومهنيا واجتماعيا بارزا.

هذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما هو موقع المرأة الجزائرية في الخطاب السياسي الرسمي؟ وما هي آليات تفعيل الأداء الخطابي الذي يضمن مكانتها في العملية السياسية؟

أما أبرز الفرضيات التي تم صياغتها فهي كالآتي:

أولا: يمثل الخطاب السياسي الرسمي الموجه للمرأة الجزائرية ذلك الإطار السياسي والقانوني الذي يعكس مدى تموقعها في الحياة السياسية.

ثانيا: يعتمد الخطاب السياسي الرسمي في الجزائر على المرأة بوصفها مؤشرا سياسيا واجتماعيا فعلا يؤثر على موازين القوى السياسية.

ثالثا: يمثل الخطاب السياسي الرسمي الموجه للمرأة مجرد إطار شكلي لتزيين العملية السياسية ودمقرطتها.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المكانة التي تتبوؤها المرأة في ظل الخطابات السياسية الرسمية، وتحليل الآليات والعناصر التي تكفل ضمان تفعيل الأداء الخطابي الذي يضمن بدوره التمكين السياسي والإجتماعي للمرأة الجزائرية.

سنعالج إشكالية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الخطاب السياسي.
المحور الثاني: موقع المرأة في الخطاب السياسي، وآليات تفعيل الأداء الخطابي.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الخطاب السياسي.

يعبر الخطاب السياسي عن تلك المنظومة من التوجهات والسياقات الفكرية المختلفة التي تكونت بفعل تحليلها واستقرارها للواقع المعاش بكل متغيراته ومكوناته وأبعاده، فهي تعالج قضايا مهمة في المجتمع، وتبحث عن وسائل الدعم والتعبئة، من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف معينة.

أولا: مفهوم الخطاب السياسي وأركانه.

يتحدد الخطاب السياسي بمجموعة من الخصائص والعناصر والأركان التي تميزه عن باقي الخطابات الأخرى، مما يجعله ذو أهمية بالغة في العملية السياسية بكل تفاعلاتها المختلفة، فهو وسيلة تستخدمها القوى السياسية للتأثير على الآخرين والوصول إلى مراكز صنع القرار في الدولة.

1. تعريف الخطاب السياسي.

أ- التعريف اللغوي للخطاب:

جاء في لسان العرب الخطاب والمخاطبة، مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة، وخطابا، وهم يتخاطبان، وفصل الخطاب أن يفصل بين الحق والباطل، ويميز بين الحكم وضده (إبن_منظور، 1988، صفحة 856).

أما الخطاب كما ورد في كتاب الكليات، هو الكلام الذي يقصد به الإفهام، إفهام من هو أهل للفهم، والكلام الذي لا قصد به إفهام المستمع، فإنه لا يسمى خطابا (التويجري، 2004، صفحة 158).

ب- التعريف الإصطلاحي للخطاب:

يعرف الخطاب اصطلاحا بأنه كل إنتاج ذهني مكتوب ومنطوق ومكتوب يقوله فرد أو جماعة حقيقية أو اعتبارية كالمؤسسات المختلفة، وهذا الخطاب قد يكون سياسيا أو إجتماعيا، وتتم من خلال محادثة عادية أو مقابلة رسمية أو مقالا مكتوبا أو رسالة وثيقة (عبيد، 2016، صفحة 18).

ج- تعريف الخطاب السياسي:

يعبر الخطاب السياسي على أنه خطاب السلطة ومحترفي العمل السياسي، موضوعه السياسة، يتناول قضايا ومشكلات الواقع المحلي والخارجي (عكاشة، 2018، الصفحات 11-12).

كما يعرف الدكتور سعد مطر عبود الزبيدي الخطاب السياسي بأنه: « منظومة من الأفكار تشكلت عبر تراكم معرفي نابع من استقراء للواقع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية وتمحورت عبر أنساق إيديولوجية مستمدة من التصورات السياسية المنبثقة من التراث أو من الحداثة التي تختلف في آلياتها ونظمها حسب مستوى النضج الفكري والوعي بمتطلبات المجتمع ومدى ارتباطها بمستوى الأداء الحركي في عملية التغيير والتنمية والحضور الوجودي» (توهامي، 2009، صفحة 21).

2. أركان الخطاب.

جعل أهل البلاغة للخطاب أركاناً خمسة تتمثل في الآتي:
(حمدي، 2016، صفحة 1)

- أ- طرفا الخطاب: الباث (المرسل) وهو الذي يُنتج الخطاب، ثم متقبل وهو الذي يتلقى الخطاب.
- ب- اللّغة: وهي لغة مشتركة بين الباث (المرسل) والمتقبل (المتلقي).
- ج- قناة التواصل: وتختلف باختلاف طريقة التخاطب كالهواء والحوامل المرئية أو المقروءة.
- د- المضمون: الرسالة التي يوجّهها الباث (المرسل) إلى المتقبل.
- هـ- المقام: وهو جملة العناصر المتصلة بعملية التّخاطب، فله عناصر تكوّنه تتمثل في حالة الباث، وحالة المتلقي، وعلاقة الباث بالمتلقي ومكان الخطاب وزمانه، وقد أشار شارودو إلى هذه المسألة فيبين أنّ الخطاب منتج خاص يرتبط بمتكلم خاص وبظروف إنتاج خاصة.

ثانيا: وظائف الخطاب السياسي، وخصائصه.

يعد الخطاب السياسي من أهم الوسائل التي تستخدمها القوى السياسيّة بهدف الوصول إلى مراكز صنع القرار من خلال التأثير على المتلقي وإقناعه على قبول الأفكار التي تطرحها السلطة باستخدام مجموعة من الآليات والوسائل اللغوية والنفسية والدلالية المختلفة، بهدف إدارة أنماط التفكير البشري وتوجيهها لاتباع سلوك سياسي أو إجتماعي معين مع إضفاء المشروعية على الفعل السياسي في الماضي والحاضر والمستقبل.

1. وظائف الخطاب السياسي.

توجد أربع وظائف في أدبيات تحليل الخطاب السياسي، يسعى الخطاب السياسي إلى تحقيقها ليست مقصورة عليه لكنها تتجلى فيه بشكل لافت وهي: (يزيد، 2010، الصفحات 121-122)

أ- **القمع والتمرد:** وذلك من خلال فرض القوانين والأحكام والعقوبات والتنظيمات، وشنّ الحروب، والتهديد وفرض الأوامر والتعليمات وما إليها.

ب- **إضفاء الشرعية أو تجريد الآخرين (الأعداء والخصوم) منها:** وذلك من خلال تجميل الذات وتقييح الآخر، ومن خلال ادّعاء الانحياز إلى جانب الحق والخير والعدل في مواجهة من ينحازون إلى الباطل

والشر والظلم عن طريق الاستشهاد برجال الدين والرموز التاريخية وإضفاء العقلانية من خلال الأرقام والإحصائيات وسرد القصص حقيقية كانت أم مزيفة.

ج- المقاومة والمواجهة إزاء الخطاب السائد المهيمن: وخصوصا إذا كان خطابا شموليا لا يراعي إنسانية البشر ولا يعدل بينهم.

د- التضليل: من خلال إخفاء بعض التفاصيل أو الحقائق لحساب تفاصيل وحقائق أخرى، أو التركيز على بعض جوانب الواقع دون غيرها تحقيقا لما سبق من غايات.

كما يضيف الدكتور محمود عكاشة أن خطاب السلطة هو الخطاب الذي يتم توجيهه إلى جمهور داخلي أو خارجي، أو هما معا، لتحقيق غرض من أغراض الخطاب السياسي (توجيهه أو استقطابه أو شحذه وإغرائه أو إقناعه بمضمون خطابها أو التأثير فيه إيجابا أو سلبا بالترغيب أو الترهيب)، فالجمهور هنا مستهدف، والخطاب معد ومقصود (عكاشة، 2018، صفحة 12).

2. مميزات الخطاب السياسي.

يتميز الخطاب السياسي عن غيره من الخطابات بما يلي:
(توهامي، 2009، صفحة 27)

أ- صدور الخطاب السياسي من جهة أعلى هي السلطة السياسية أو الحزبية أو الحكومية إلى جهة أدنى هي الشعب عامة.

ب- اتسام الخطاب السياسي بكونه ذا بنية نظرية على درجة من التماسك، وهي بنية مستمدة من أيديولوجيا معينة هي الأيديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي القائم.

ج- التمييز في الخطاب السياسي هو الأمر الغالب، كما يتسم بشيء من التعقيد في الصياغة ويكون مُفكرا به مسبقاً.

د- يهدف الخطاب السياسي بالأساس إلى إضفاء المشروعية على الفعل السياسي في الماضي والحاضر والمستقبل، ولذلك فهو يتضمن وعودا من جهة ونقدا للآخر الأيديولوجي من جهة أخرى.

ه- القصد من الخطاب السياسي هو التوجيه لمن تمارس عليهم السلطة، فضلا عن تسويق الأخطاء والاختفاقات إن وقعت، وتوضيح الخطط والإجراءات المستقبلية، إذن فهي لغة امرة في طبيعتها، تميل أساسا إلى التذكير بالواجبات، ورجل السياسة هو الذي ينهض بمهمة إنتاج الخطاب السياسي، يزعم عادة أنه يعالج بخطبه مشكلات الواقع، وذلك لإخفاء الجوهر السلطوي لذلك الخطاب.

كما تصبح الرسالة الإتصالية مستقلة عن المرسل بمجرد إرسالها، وهو ما يستوجب أن تتوفر في الإتصال مجموعة من الصفات كالقدرة على التنبؤ، الحذر، عدم المبالغة، وبُعد النظر (زلطة، 2001، صفحة 19).

مما سبق ذكره، نستنتج أن ما يميز الخطاب السياسي عن غيره من الخطابات الأخرى، أنه خطاب يوجه من أعلى الهرم السلطوي إلى الشعب، يتصف ببنية نظرية متماسكة، مستمدة من الإيديولوجية التي يتبناها النظام السياسي القائم، كما يتوجب أن يكون الخطاب منمق القول، مُصاغاً في أحسن صياغة، وأجودها، يهدف إلى إضفاء المشروعية على الفعل السياسي، وتوجيه من تمارس عليهم السلطة، أما الخطابات العادية فهي تصدر من الشعب وتنتقل إلى الشعب، لغتها عادية، بسيطة، وغير منمقة، ليس لها أي بنية نظرية، ولا تتبع أي إيديولوجية، تعبر عن وجهات نظر مختلفة من أبناء الشعب ممن لا يمتحنون السياسة، تعالج القضايا الراهنة بكل تلقائية وعفوية، وليس لها أي رؤية للمستقبل، ويطلق عليها البعض إسم خطابات المقاهي.

المحور الثاني: موقع المرأة في الخطاب السياسي، وآليات تفعيل الأداء الخطابي.

أصبحت المرأة محورا هاما في كل العمليات والتفاعلات السياسية والاجتماعية والإقتصادية المختلفة، فلا يمكن الحديث عن

التنمية من دون الحديث عن دور الموارد البشرية من خلالها، وأبرزها دور المرأة، مما يتوجب توفير الوسائل والإمكانات اللازمة لتمكينها سياسيا - يشار إلى التمكين السياسي على أنه هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات (المعموري، 2013، صفحة 48) - وإجتماعيا، وتنمية وعيها السياسي والثقافي، مع ضمان خلق مناخ سياسي وإجتماعي وقانوني يشجع على المشاركة السياسية الفعالة، وينتج للمرأة التواجد بشكل فعال في تخطيط السياسات العامة وتوجيهها.

أولا: موقع المرأة في الخطاب السياسي الرسمي.

بذلت الجزائر مجهودات هامة كرسست من خلالها تعزيز التمكين السياسي للمرأة، لما لها من وزن كبير في العملية السياسية، نظرا لتبوءها مكانة هامة في جميع مجالات الحياة، فهي عنصر فاعل وفعال في المجتمع لكونها تشكل 52% من المجتمع، بحيث يمكنها من حسم أي قضية بطريقة ديمقراطية (بن نعيم، 2017)، كما مرت الجزائر بمجموعة من التحولات السياسية والتاريخية والإجتماعية البارزة، لكل مرحلة تأثيرها وأبعادها في التاريخ السياسي للجزائر، فقبل الإستقلال شاركت المرأة ندا للند مع الرجل في معركة التحرير، انطلاقا من نداء أول نوفمبر الذي يمثل ميثاق الشعب الجزائري، من خلال: «احترام جميع الحريات الأساسية، لا فرق في ذلك لا في الجنس ولا في الدين» (عباس، 2005، صفحة 271)، أما مؤتمر الصومام 1956، فقد خص تحرير المرأة بفقرتين في أرضيته تدعوان إلى إشراك المرأة في تسيير الشؤون العامة وفي تنمية البلاد وإزالة كل العوائق في وجه تطورها وازدهارها وتشجيع الحركات والتنظيمات النسوية وتجسيد كل ذلك عبر مطالبة الحزب بمنح مناصب المسؤولية ضمن هيكله للنساء (بن نعيم، 2017).

أما بعد الإستقلال، فلقد منحت مختلف الدساتير الجزائرية للنساء الحق في التصويت، فوجد مثلا دستور 8 سبتمبر 1963 قد نص في المادة 13 منه على أنه: «لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت»، وأكد على هذا الحق مرة ثانية دستور 22 نوفمبر

1976 الذي خصص المادة 42 كلها لحقوق النساء إذ تنص على أنه: « يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية»، وتضيف المادة 58: «يعد كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، ناخبا وقابلا للإنتخاب عليه». (طالبي، 1999-2000، صفحة 17)

كما يجدر الإشارة إلى فكرة أساسية وهامة تتعلق بتمثيل المرأة الجزائرية في أول مجلس منتخب (المجلس التأسيسي سبتمبر 1962 قد بلغ عشر نساء (قائمة نواب المجلس التأسيسي)، وهو عدد لا يستهان به، بالرغم من قلته مقارنة بعدد مقاعد المجلس آنذاك، وحادثة التجربة الإنتخابية، وكذلك الأوضاع التي جرت فيها الإنتخابات، وهذا ما يعزز بالفعل مكانتها السياسية في تلك الفترة، ولكن هذا العدد تقلص ليصبح تمثيل المرأة مقتصرًا على مقعدين فقط في انتخابات المجلس الوطني سنة 1963 (بن زنين، 2012).

كما أقر ميثاق طرابلس 1962 إعترافه بالدور الذي قامت به المرأة في كفاح التحرير، وخرج بمجموعة من التوصيات والتدابير بخصوص المرأة الجزائرية من بينها، إشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، مع القضاء على كل العوائق التي تعترض تطور المرأة وتفتحها، وتدعيم المنظمات النسوية (الصديقي_الطبيبي عبد الله، 2017، صفحة 176)، كما أكد أول دستور للجزائر المستقلة لسنة 1963 في ديباجته، على أن من مقتضيات نجاح الثورة «الإسراع في انبعاث المرأة من أجل إشراكها في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد»، كما نصت المادة 12 منه على أنه: «لكل المواطنين نفس الحقوق ونفس الواجبات» (بن نعيم، 2017)، ومن جهة أخرى كان ميثاق الجزائر (1964) قد أطلق نداء صريحا للمرأة الجزائرية من أجل المشاركة فعليًا في العمل السياسي، وأن تجعل طاقتها في خدمة بلدها من خلال المشاركة في الحياة الإقتصادية بحيث يكون العمل، هو السبيل الحقيقي لترقيتها (بن زنين، 2012)، وأكد على ما يلي: على الاتحاد العام للنساء الجزائريات أن يسعى بالإتصال مع جميع المنظمات الجماهيرية

الأخرى لجمع شمل كل النساء ورفع قدراتهن على التنظيم والتعبئة وأن تكون أداة هامة للنهوض بالمرأة (الخالق، 2016، صفحة 238)، مع ضرورة القيام بعمل دؤوب في مجال التوعية والتربية والتكوين كما يجب عليه أن يسعى باستمرار لتوسيع مجال مساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وجاء خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين أمام المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني للنساء في أبريل 1974: «إن النظام الثوري يعمل على مساعدتك من خلال إعداد تشريع يفتح أمامكم كل الأبواب نحو المستقبل، ولكنه يتوجب عليكم تجسيد هذه القوانين وتطبيقها، لا تنتظرن أن نفرض تغيير بعض الذهنيات المتحجرة بالقوة..» وهي دعوة للنساء كي يبادرن باستثمار الترسنة القانونية الموجودة لتكريس حقوقهن السياسية على وجه الخصوص بقوة القانون. (بن_نعوم، 2017)

كما أشار دستور 1976 للمرأة الجزائرية في المادة (42)، من الفصل الرابع المتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، «يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية» (جبهة التحرير الوطني، 1976، صفحة 25)، أما الميثاق الوطني 1976، فقد اعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها زوجة أو مواطنة، وانطلاقاً من مبدأ المساواة بين الجنسين فإنه يشجعها أن تشتغل، لأن في ذلك مصلحة للمجتمع، كما أكد على المشاركة الكاملة للمرأة في التشديد الإشتراكي والتنمية الوطنية، أما الميثاق الوطني لسنة 1986 فقد إهتم بضرورة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والإنتاجية انطلاقاً من مبدأ المساواة بين الجنسين. (الصادقي_الطبيبي عبد الله، 2017، صفحة 176)

أما دستور 1989، والذي دخلت من خلاله الجزائر مرحلة جديدة من العمل الديمقراطي، فبالنسبة لتشريعات 1991 الملغاة بلغ عدد المترشحات 57 امرأة، ولم يتم انتخاب أية واحدة منهن، أما في 5 جوان 1997، تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية، ترشحت 322

امراة من أصل 7747، وفازت من بينهن 11 امراة.
(الصديقي_الطبيبي عبد الله، 2017، صفحة 171)

أما اذا تحدثنا عن التعديل الدستوري الذي تم اقراراه بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، والذي حدد المعالم الأولى لحماية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية من خلال تعزيز وتقوية حضورها في المجالس المنتخبة، وهو ما أكدته المادة 31 مكرر من القانون السابق الذكر: تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة (القانون رقم 08_19، 2016)، على أن يحدد قانون عضوي تطبيق هذه المادة، ليأتي بعدها تاريخ الثامن من مارس 2009، المصادف لليوم العالمي للمرأة، والذي ألقى من خلاله رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خطابا، تضمن الخطوة الأولى لإعداد مشروع القانون العضوي الذي نصت عليه المادة 31 مكرر من القانون 08-19، والذي أمر من خلاله مباشرة وزير العدل حافظ الأختام بتنصيب لجنة وطنية تقترح مشروع قانون عضوي يكرس مشاركة أكبر لمشاركة النساء في المجالس المنتخبة (ديب، 2014_2015، صفحة 127).

تم إسناد هذا المشروع الى وزارة العدل مباشرة، من أجل إعطائه وزنا سياسيا هاما في خضم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وفي 28 اوت 2011 اجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أكد على أن نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، يجب أن لا تقل عن الثلث في البلديات التي يفوق تعداد سكانها 20 ألف نسمة (BENZENINE، 2013، صفحة 06)، وتباينت الآراء والاتجاهات المختلفة من مؤيد ومحاييد ورافض تماما لهذا المشروع.

أثار هذا النظام الذي تبنته الجزائر نقطة تحول هامة في الحياة السياسية في الجزائر، فهناك من الأحزاب السياسية التي تبنته، وأخرى رفضته، فالأحزاب السياسية التي أيدت نظام الحصص، ترى بأنه خطوة ضرورية من أجل تكريس مشاركة أقوى للنساء في الحياة السياسية، أما الأحزاب التي عارضته ترى بأنه إنتقاص من قيمة

المرأة لأن الدستور ينص على المساواة بين الجنسين (حجيمي، 2013-2014، صفحة 66)، ولكن بتاريخ 3 نوفمبر 2011 صادق البرلمان على هذا القانون، وقد أقر المجلس الدستوري رأيه حول رقابته لمدى دستورية القانون، والذي أكد أنه لا يتعارض والمقتضيات التي أقرها المشرع، فهو يؤكد على مبدأ المساواة التي أقرها الدستور في المادة 29، كما أن معيار الاختلاف لا يؤدي إلى اللامساواة، وإنما يسمح بتطبيق القواعد المختلفة في القانون العضوي على مراكز مختلفة للمواطنين، وهو روح المساواة. (مسراتي، 2012، صفحة 204)

زيادة على الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان، أكدت السلطات الجزائرية إرادتها السياسية في سبيل تقديم تكريس هذه الحقوق، من خلال التوقيع والتصديق على جل المعاهدات والإتفاقيات الدولية وملحقاتها المتعلقة بحقوق الإنسان (بن_نعوم، 2017).

رغم العراقيل التي اعترضت هذا القانون العضوي، إلا أنه كتب له أن يرى النور بتاريخ 12 جانفي 2012، تحت رقم 03-12، والمحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (ديب، 2014_2015، صفحة 129).

كما أكد وزير الخارجية عبد القادر مساهل، أثناء انعقاد الاجتماع الأول للشبكة الإفريقية للنساء حول موضوع: « مشاركة المرأة في حل النزاعات المتعلقة بالحدود» في ديسمبر 2017، أن هذا الاجتماع هو فرصة سانحة لتبادل التحاليل ووجهات النظر حول السبل الكفيلة بإشراك المرأة بشكل فعال في تسوية هذه النزاعات وكذا في بناء السلم في إفريقيا بشكل عام، خاصة وأن النزاعات المسلحة تؤثر على جميع مكونات المجتمع ولها تأثير بالغ على النساء والفتيات بصفة خاصة، وهذا بسبب جنسهن ووضعهن الاجتماعي، كما أشار السيد مساهل إلى أن قرار مجلس الأمن 1235 يعكس وعيا جماعيا بضرورة وضع الحالة الخاصة للمرأة واحتياجاتها في صميم عمل الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية، لاسيما في ميدان عمليات حفظ السلام. (طريفي، 14 ديسمبر 2017، صفحة 02)

ثانيا: آليات تفعيل الأداء الخطابي.

يعبر الأداء الخطابي عن إلقاء الخطبة بما يليق بها من حسن اللفظ، وموافقة الصوت، وحركات الجسم، كما تتطلب جودة الأداء أن يتذكر الخطيب للحال ما يريد بيانه من المعاني، وأن يوصلها إلى السامعين بالصوت الخاص ناطقا بها، ولا غنى لهما عن إشارات تؤيد الكلام وتزيد المعاني وضوحا، وبذلك يصل إلى المقصود من قلوب الحاضرين (محفوظ، دت، صفحة 64).

لكي يصبح الأداء الخطابي فعّالا، لابد من توفر مجموعة من الآليات والسبل الحقيقية التي تحقق هذه الفعالية الخطابية، وعلى هذا الأساس تقدم لنا الدكتورة سماح حمدي مجموعة من النقاط التي تعتبرها جوهرية من أجل الخروج بالخطاب السياسي من النمطية إلى رحاب الواقع، في لغة تلامس قضايا الواقع وتسعى إلى إيجاد حلول حقيقية لها، حيث يتوجب على صانعي الخطاب السياسي مراعاة عدة خطوات إجرائية لعل في مقدمتها (حمدي، 2016، الصفحات 05-04)

أ- وضع الخطط الواقعية من خلال السعي إلى إشراك الكفاءات في اتخاذ القرار، مع ضرورة انتماء هذه الكفاءات إلى مختلف الميادين وال تخصصات، سواء تعلق الأمر بعلم الاجتماع، الاقتصاد، القانون، علم النفس، علم التواصل، اللسانيات، والفنون، فكلما كانت دائرة الاستشارة واسعة تضمّ مختصين من جميع الميادين، كلما كانت أكثر ارتباطا بقضايا الواقع، ولديها القدرة الكافية على إيجاد الخطط الكفيلة بحلّها، فيصبح الخطاب السياسي عن يتحدث بكل جدية عما يعتزم تحقيقه وفق رؤية واضحة المعالم.

ب- ضرورة تكثيف الخرجات الميدانية ورفع وتيرة الزيارات الميدانية إلى مختلف المناطق والالتحام بالشعب، وعقد لقاءات دورية تشاورية يتم على أساسها طرح العديد من القضايا والمشكلات الوطنية على طاولة النقاش، فيصبح بذلك الخطاب السياسي نابعا فعلاً من عمق الشعب، وله القدرة على كسب ثقة المجتمع وتحسيسه بأنه عنصر فعال وفاعل في بلورة الخطاب، مما يجعل اللغة بين الطرفين مشتركة فعلاً.

ج- العمل من أجل صياغة برامج واضحة تلبي حاجات المواطنين وتعزز بناء ثقتهم في السياسي، وتبعد عنهم فكرة أنهم مجرد أدوات أو وسائل يلجأ إليها السياسي لكسب رهان الانتخابات، ثم ينساها ليعود إليها في المناسبات والمحطات الانتخابية القادمة.

د- الإستعانة بوسائل الإعلام والتواصل الإجتماعي من أجل الوصول إلى الناس، وتكريس الخطاب الإعلامي من خلال العمل الميداني المتمثل في الجمعيات والمنظمات وصولا إلى إقامة علاقات وروابط حقيقية مع الجمهور.

هـ- ضرورة مراجعة الوصفات السياسية الجاهزة التي غالبا ما يتواتر ذكرها عند الإسلاميين والاشتراكيين والقوميين وغيرهم من الأحزاب الأيديولوجية، فتبدو أقرب إلى الشعارات المتعالية على الواقع ومخرجاته.

و- الابتعاد عن صياغة الخطابات التي تكرر تقسيم أبناء الشعب الواحد، والعمل من أجل استبدالها بخطابات توافقية تتبنى قيم التسامح وتقرّ بالحق في الاختلاف والتعدّد والتنوع وتدعم قيم المواطنة.

ز- توسيع دائرة الحوار مع جميع الأطياف السياسية من أجل دراسة مستجدات الساحة الوطنية على كافة الأصعدة.

كما يتوجب إرساء وتفعيل العلاقة بين الخطابات السياسية وخطابات مؤسسات المجتمع المدني، من خلال الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، بما يساهم في تمكين المرأة سياسيا وإجتماعيا، وتعزيز مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، والعمل الجاد من أجل ضمان المساواة في الحقوق المدنية والسياسية نظريا وعمليا، وكذلك التحرر من الضغوط الاجتماعية التي تمارس على الحراك السياسي والاجتماعي للمرأة، بما يعزز من مكانتها مع خلق الدوافع التي تكون ذاتية، والتركيز أيضا على الرجل بتغيير سلوكه ونظرته اتجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، فضلا عن القناعة المتبادلة بينهما بضرورة العمل المشترك بما يعزز من مكانة المرأة في المجتمع. (سمير، 2017، صفحة 40)

يتوجب أيضا ربط الواقع بالتاريخ، وتقديم الشواهد التاريخية التي تدل على فكرة المتحدث بصورة واضحة وجلية، دون لي أعناق النصوص والدلائل لكي تتوافق مع رغبة المتحدث. (أبو_منشار)

لكي يحقق الخطاب السياسي الهدف المنشود، وتحقق المرأة المكاسب المطلوبة، يتوجب أن يكون الإهتمام بقضاياها نابعا من نية صادقة وإرادة سياسية حقيقية تعمل جاهدة من أجل ترقية حقوق المرأة والدفاع عنها، مع تعزيز مكانتها السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، بوصفها فاعلا هاما في العملية السياسية.

خاتمة:

تعتبر المرأة أحد أهم المقومات والمؤشرات التي تلعب دورا بارزا في بناء المجتمع، ومدى قدرتها الحقيقية على المساهمة في تحقيق التنمية بكل أبعادها، مما أكسبها نوعا من الخصوصية والإهتمام في جوهر الخطاب السياسي، من خلال الإهتمام بتكوينها وحمايتها وتمكينها السياسي مع إشراكها في العملية السياسية بجميع أبعادها، فهي العنصر الأساس في تفعيل المشاركة السياسية، فوجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية وعلى اختلاف أصعدتها، يعتبر مؤشرا حقيقيا يؤكد مدى قدرة المرأة ومكانتها وتمكنها في المجتمع، مما جعلها محورا هاما في العملية السياسية.

أما أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

أولا: يمثل الخطاب السياسي الرسمي الموجه للمرأة الجزائرية ذلك الإطار السياسي والقانوني الذي يعكس مدى تموقعها في الحياة السياسية، كرسه التعديل الدستوري الذي تم اقراره بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، والذي على أساسه تم تحديد المعالم الأولى لحماية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة، ليأتي بعدها تاريخ الثامن من مارس 2009، المصادف لليوم العالمي للمرأة، والذي ألقى من خلاله رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خطابا أمر من خلاله مباشرة وزير العدل حافظ الأختام بتنصيب لجنة وطنية تقترح مشروع

قانون عضوي يكرس مشاركة أكبر لمشاركة النساء في المجالس المنتخبة، وصولاً إلى صدور القانون العضوي 03-12، المؤرخ في 12 جانفي 2012، المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

ثانياً: يعتمد الخطاب السياسي الرسمي في الجزائر على المرأة بوصفها مؤشراً سياسياً واجتماعياً فعالاً يؤثر على موازين القوى السياسية، مما جعل الجزائر تسعى جاهدة لضمان تعزيز التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة، لما لها من وزن كبير ومكانة بارزة في العملية السياسية والاجتماعية، فهي عنصر فعال وفاعل في المجتمع لكونها تشكل ما يقارب نسبة 52% من المجتمع، بحيث يمكنها من حسم أي قضية سياسية أو اجتماعية بطريقة ديمقراطية.

ثالثاً: يرى بعض المختصين والدارسين لهذا الموضوع أن الخطاب السياسي الرسمي الموجه للمرأة مجرد إطار شكلي لتزيين العملية السياسية ودمقرطتها، فإقحام المرأة في العملية السياسية مجرد تمثيل كمي فقط، لا يعدو أن يكون مجرد عملية حسابية، فنظام الكوتا حسب رأيهم يمثل أحد أشكال التمييز في تمثيل النساء، ولا يعبر عن صورة الديمقراطية في شكلها العام، فهو بذلك مجرد إجراءات تمييزية، كان الأجدر بهم قبل حصة تمثيل المرأة سياسياً أن يقوموا بتكوينها وتأطيرها لكي تثبت وجودها بوجودها، إلا أن هناك من خالف هذا الرأي بالنظر إلى التاريخ السياسي والاجتماعي الحافل لمشاركة المرأة الند للند مع الرجل إبان الثورة التحريرية المباركة، وما يحدث اليوم من تطورات في هذا المجال سمح فعلاً بتحقيق نقلة نوعية هامة ساهمت في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي للمرأة وترقية حقوقها.

أما أهم التوصيات التي يمكن تقديمها لضمان تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ما يلي:

- تقديم تصور حقيقي وواقعي من طرف القيادات السياسية يبرز مدى أهمية المرأة في العملية السياسية بجميع تصوراتها وأبعادها.

- ضرورة تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي المناسب الذي يؤمن بدور المرأة، بوصفها شريكا هاما، وفاعلا حقيقيا في العملية السياسية والاجتماعية.
 - الإهتمام بالمرأة في الخطاب السياسي بوصفها موردا بشريا هاما يتوجب تكوينها، وتأطيرها من خلال إعداد برامج تدريبية شاملة لبناء كوادرنسائية قادرة على الوصول لمراكز صنع القرار، مع تعزيز حضورها في كل الفعاليات الوطنية والدولية، وضمن إطار المنظمات المهنية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني.
 - ضرورة التفكير في صناعة نخب سياسية جديدة، تخاطب الجماهير بلغتهم البسيطة، وتملك القدرة الكافية للتأثير عليهم وإقناعهم بأسلوب بسيط، ولكنها تفكر وتخطط بمنهج علمي يحقق الأهداف المطلوبة.
 - تعزيز سبل ترقية حقوق المرأة في جميع مجالات الحياة، وهذا لضمان مسايرتها للتغيرات المختلفة التي تعيشها الجزائر منذ الإستقلال.
 - توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة ليشمل كامل البلديات، بما في ذلك تلك التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة، مما يسهم أكثر في مشاركتها السياسية.
 - ضرورة وجود وعي حكومي يؤمن بضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين لما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة بكل أبعادها، كما يتوجب أن لا يكون هذا التوازن مجرد إطار نظري أو آلية هدفها تحقيق أغراض سياسية معينة.
 - توسيع دائرة مشاركة المرأة في المجتمع المدني، مع ضرورة تنشيط دورها الجمعي الذي يمكنها من الوصول إلى المشاركة الحقيقية والفعالية لها في الحياة السياسية والاجتماعية بكل أبعادها وتجلياتها.
- المراجع:**

أولا: المراجع باللغة العربية.

- ابن منظور، (1988)، لسان العرب، المجلد الثاني، بيروت: دار الجيل.

- أبو منشار نبيل نزار، (2014)، « فن الخطابة ومهارات تطوير الأداء الخطابي»، الموقع الرسمي لشبكة الألوكة، <https://www.alukah.net/library/0/74519> (اطلع عليه يوم: الأربعاء 28 نوفمبر 2018، على الساعة 15:45 بتوقيت الجزائر).
- بن زنين بلقاسم، (2012)، «المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية»، الموقع الرسمي لمجلة إنسانيات، <https://journals.openedition.org/insaniyat/13678> (اطلع عليه يوم: الجمعة 23 نوفمبر 2018، على الساعة 15:48 بتوقيت الجزائر).
- بن نوم أحمد، (2017)، «الحقوق السياسية للمرأة مكرسة في المواثيق الأساسية ... تتضمن التشجيع على تبوء مناصب المسؤولية وتكريس المناصفة»، مقال نشر في جريدة الجمهورية يوم: 22 أكتوبر 2017، الموقع الرسمي لجريدة الجمهورية، <https://www.eldjournhouria.dz/article.php?art=9813> (اطلع عليه يوم: الثلاثاء 22 فيفري 2018، على الساعة 15:00 بتوقيت الجزائر).
- التويجري عبد العزيز بن عثمان، (2004)، العالم الإسلامي في عصر العولمة، القاهرة، دار الشروق.
- توهامي وسام، (2009)، « ترجمة الخطاب السياسي»، مجلة الترجمة واللغات، جامعة وهران 2، المجلد الثامن، العدد الأول، ص.ص 27_32.

- جبهة التحرير الوطني، أمر رقم 97-76 مؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1396 الموافق 22 نوفمبر سنة 1976، يتضمن إصدار: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر: مصلحة الطباعة للمعهد الوطني التربوي، 1976.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نص مشروع تعديل الدستور (نشر خاص)، إستفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 61 (ملحق)، الصادر بتاريخ 16 أكتوبر سنة 1996.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 19-08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتعلّق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 63، المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.
- حجيبي حدة، (2013-2014)، الحماية القانونية للمرأة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، (فرع الدولة والمؤسسات العمومية)، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، الجزائر.
- حمدي سماح، (2016)، «تحليل الخطاب السياسي: ما يجب أن يكون»، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- زلطة عبد الله، (2001)، الإعلام الدولي في العصر الحديث، مصر: دار النشر للجامعات.
- صديقي أحمد، الطيبي عبد الله، (2017)، «دور المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية - الجزائر نموذجاً»، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة

المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية - تحديات وحلول-، المنعقد يوم 10 و 11 أفريل، البليدة: مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي -البليدة 2-.

- طريفي مفيدة، (2017)، «إشادة بمجهودات الدولة الجزائرية في تعزيز مكانة المرأة»، **جريدة الشعب**، العدد 17516، ص 3.

- طالبى سرور، (1999-2000)، حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقيات حقوق الإنسان- الظروف العادية-، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة ماجستير (فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر.

- عبيد أشرف محمد، (2016)، **قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني**، القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف.

- غسان عبد الخالق(2016)، **المرأة التجليات وأفاق المستقبل**، دار الآن، منشورات جامعة فيلادلفيا.

- عباس فرحات،(2005)، **حرب الجزائر وثورتها 1: ليل الإستعمار**، ترجمة: أبو بكر رحال، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار.

- عكاشة محمود،(2005)، **لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال**، القاهرة: دار النشر للجامعات.

- عكاشة محمود، (2018)، **تحليل الأفعال الإنجازية في الخطاب السياسي**، القاهرة، مصر: دار النشر للجامعات.

- فاطنة ديب، (2015-2014)، **الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الداخلي**. رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة ماجستير (تخصص القانون العام المعمق)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- « قائمة نواب المجلس التأسيسي»، **الموقع الرسمي الرسمي للمجلس الشعبي الوطني**، <http://www.apn.dz/ar/les-membres-ar/liste-des-anciens-deputes/liste-des-deputes-de-l-assemblee-constituante-1962>، (اطلع عليه يوم: الجمعة 23 نوفمبر 2018، على الساعة 15:48 بتوقيت الجزائر).
- مزيد بهاء الدين محمد، (2010)، **من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي: تبسيط التداولية**، القاهرة، مصر: شمس للنشر والتوزيع.
- محفوظ علي، (د ت)، **فن الخطابة وإعداد الخطيب**، القاهرة: دار الإعتصام.
- المعموري نبراس، (2013)، **المرأة والربيع العربي.. دراسة مقارنة تحليلية لحال المرأة المصرية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011**، القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع.
- مسراتي سليمة، (2012)، «المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الإعراف القانوني ومحدودية الممارسة»، **مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، العدد الثامن، ص.ص 189_213.
- نعيم وفاء سمير، (2017)، «المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج: الواقع والمعوقات»، **مجلة عين على الخليج**، مركز الفكر الخليجي، نوفمبر 2017، د ص.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

- Belkacem BENZENINE, Les femmes algériennes au parlement: la question des quotas à l'épreuve des réformes politiques,(2013), **Revue du monde arabe**, Caire, n°.10.

للإحالة على هذا المقال:

- بن علي مهملّي، (2023)، «المرأة والخطاب السياسي الرسمي في الجزائر». **المواقف**، المجلد: 19، العدد: 01، جوان 2023، ص.ص 155-177.